

الفصل الثامن

فى أن الفلاكة المالية تستلزم الفلاكة الحالية

هذا الذى قدمناه فى الفصل قبله لما كان لا يتنهض دليلاً إلا على غلبة الفلاكة المالية على نوع الإنسان احتجنا أن نذكر فى هذا الفصل أن ذلك مستلزم للفلاكة الحالية وأعنى بالفلاكة الحالية تعذر المقاصد وانعدامها بحيث تصير الفلاكة حالاً ووصفاً ذاتياً للشخص فى أفعاله وأقواله دفعاً وتحصيلاً حكماً وتعليلاً - والدليل على ذلك أن نقول هذا مفلوك مالا وكل مفلوك مالا فهو مفلوك حالاً ينتج هذا مفلوك حالاً وكلية الكبرى بديهى أو حسى والصغرى مسلمة بالفرض أو محسوسة أو تقول دارت الفلاكة الحالية مع الفلاكة المالية وجوداً وعدماً والدوران آية كون المدار علة فى الدائر والمعلول لا يفارق علته فهو إما مقارن أو متعقب على اختلاف المذهبين وهذا وإن كان بديعاً وهو الاستدلال بالدوران لى العلية وبالعية على مقارنة المعلول إياها فليس بعيداً من القواعد أو يستدل بالدوران على الملازمة وبالجملة فالدعوى تكاد تكون بديهية والحس والاستقراء يصدق ذلك - ويوضح ذلك أن المال عبارة عن ملك الأعيان والمنافع والجاه عبارة عن ملك القلوب واستخسار أصحابها فى الأغراض والأعمال لما فيها لذى الجاه من اعتقاد الكمال والالتفات إليه والمفلوك لا جاه له ولا مال وكل من لا جاه له ولا مال له فهو مسلوب القدرة لما أن الجاه والمال من أعظم أسباب القدرة أو هما أسباب القدرة ومن لا قدرة له فهو عاجز عن الوصول إلى مطلوباته لما أن مقدوراً بلا قدرة محال ولذلك لا يحصل مقصود لمفلوك نادراً إلا بقدرة غيره من ذوى المال والجاه. ولذلك أيضاً لو فرض شخص لا مال له ولا حرفة لم يكن إلا شحذاً مكدياً لأن ما فى أيدي الناس إنما هو ثمرة أموالهم ومنافعهم - وأيضاً من لا قدرة له لا يتعلق الرجاء والخوف به ومشايعة الناس الشخص

ومساعدتهم إياه على مراده دفعاً وتحصيلاً وتسليمهم له حكماً وتعليلاً لا بد لها من داعية وغرض ليرجع أحد الجائزين من الفعل والترك على الآخر بمرجح وأعظم الأغراض والدواعي تعلق الرجاء والخوف بالشخص لما أن الإنسان يقدر هجوم الحاجات وطروق الآفات وسوء الظن بالعواقب كامن في النفوس لا سيما في البلد الذي لا يكمل عدله ولا يستراحم أهله ولذلك لا تمل الاستزادة من الدنيا قال ﷺ: «لو كان لابن آدم واديان من ذهب لا ابتغى لهما ثالثاً» وقال ﷺ: «منهومان لا يشبعان منهوم العلم ومنهوم المال» وذلك لأن هذه المخاوف لا موقف لها ولا لها قدر مخصوص فمن تعلق رجاءه أو خوفه بشخص كانت مساعدته له لأمر يتعلق بنفسه بالآخرة وكان دافعاً لألم خوفه وساعياً في تحقيق رجائه والشخص أنصح ما يكون لنفسه لأن نصحه لها طبعي فلذلك تساعف الناس الأغنياء بمراداتهم وتزلف الخلق إليهم بمطالبهم ويسعفونهم بمنافعهم تسليفاً وادخاراً لخوف مترقب و رجاء متوهم وإن لم ينالوا من مالهم ذرة ولا من جاههم مثقال خردلة وإذن كانت المفاليك عن الرجاء والخوف بمعزل - وأيضاً فالدنيا محل الازدحام والتوارد على محل واحد بخلاف الآخرة ولذلك لا حسد في الآخرة لاتساعها ووفائها بالكل بلا ازدحام فما من مقصد يرومه المفلوك إلا وله فيه مزاحم ومدافع يمانعه عنه وتقديمه على غيره ترجيح للمرجوح على الراجح وهو خلاف صريح العقل ويلزم من ذلك تعذر المقاصد على المفاليك وإخفاق مساعيهم فيها - وأيضاً فالأغنياء وذوو الجاه يتقارضون المقاصد تقارضاً ويقترضونها اقتراضاً والتقارض يستدعى القدرة على الوفاء بالنوبة بحكم المقارضة لأنه أمر على التعاقب والنوبة والقرض لا يوضع عند المعسرين والمفاليك ليسوا من أهل المقارضة ولا الاقتراض على أن استلزام الفلاكة المالية للفلاكة الحالية كفلق الصبح عند المنصفين ولعل جحده مكابرة والقاعدة أن المكابرة لا يطلب لها دليل والله أعلم.